مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الصراع الدولي في سوريا وأثره على الأمن الإنساني
اسم الكاتب: م.م. طه أحمد علوان العبادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9813
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى
عدد خاص - 2024 مجلة العلوم القانونية والسياسية

الصراع الدولي في سوريا وأثره على الأمن الإنساني

The international conflict in Syria and its impact on human security

الكلمات المفتاحية: **الصراع**، **الأمن الإنساني**، **الآزمة الإنسانية**.

Keywords: Conflict, human security, humanitarian crisis.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.Co.2024.2.16

م.م. طه أحمد علوان العبادي

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Assist. Lect. Taha Ahmed Alwan Al-Abadi
University of Diyala - College of Law and Political Science
taha@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

أصبحت سوريا التي كانت واحدة من أكثر الدول استقراراً وتأثيراً في منطقة الشرق الأوسط حتى نهاية عام 2010، من أكثر دول المنطقة ضعفاً وعدم الاستقرار، وأحد بؤر الصراع الدولي منذ بداية عام 2011، بسبب تدخل أطراف فاعلة على مستويات مختلفة (محلية، إقليمية ودولية). وأدت التصورات المختلفة، وتضارب المصالح وتصلب المواقف بين تلك الأطراف إلى صراع عميق ومعقد القى بضلاله على الأمن الإنساني السوري بمختلف مستوياته، نتج عنه عواقب وخيمة انعكست على المواطن بالسلب، ليصبح واقعه المعاش نقص في كل متطلبات الحياة اليومية والخدمات الضرورية لمواصلة العيش أسوة بباقي افراد جنسه في باقي دول العالم على الأقل دول العالم الثالث وليس المتقدم.

Abstract

Syria, which was one of the most stable and influential countries in the Middle East until the end of 2010, has become one of the weakest and most unstable countries in the region, and one of the hotbeds of international conflict since the beginning of 2011, due to the intervention of active parties at different levels (local, regional and international). The different perceptions, conflicting interests and rigid positions between these parties have led to a deep and complex conflict that has cast its shadow on Syrian human security at all levels, resulting in dire consequences that have been negatively reflected on the citizen, so that his reality has become a shortage of all the requirements of daily life and the services necessary to continue living like the rest of his gender in the rest of the countries of the world, at least the third world countries, not the developed ones.

المقدمـــــة

Introduction

مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية في سوريا في مارس2011، والتي جاءت متأثرة بموجة الاحتجاجات التي عمت الدول العربية وأطلق عليها أحداث "الربيع العربي" وعدم قدرة نظام "الأسد" على احتواء موجة الغضب الشعبي العارمة –آنذاك– ومحاولته إخماد حركة الاحتجاجات بالقوة المسلحة، ولجوء أطرف الصراع لارتكاب أخطر الجرائم بحق المدنيين السوريين وبحق بعضهم البعض، حيث تفاقمت أعمال العنف، ووصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل وتحولت إلى أزمة إنسانية، وهو ما نتج

عنه انقسام داخلي في صفوف القوات المسلحة ما بين مؤيد ومعارض لينتهي الأمر باندلاع حرباً داخلية طاحنة أججتها القوى الخارجية بدعم طرف على حساب الآخر تماشياً وتعبيراً عن مصالحها. والذي نتج عنه أزمة إنسانية خانقة مثقلة بحصيلة قتلى تجاوزت النصف مليون، وإجمالي لاجئين مسجلين رسمياً فاق (5) مليون ونصف. وعشرات آلاف المفقودين والنازحين، ونحو (12.1) مليون شخص أي أكثر من نصف عدد السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وتدني مستويات الخدمات الاقتصادية والصحية داخل سوريا، وهذا ما يعتبر انهيار بمنظومة للأمن الإنساني في الداخل السوري.

أولاً. إشكالية البحث:

Research Problem:

تدور الإشكالية المركزية لهذا البحث حول تأثير الصراع في سوريا على الأمن الإنساني خلال الحقبة المعالجة منذ بدايات الازمة السورية في عام 2011 حتى عام 2024، كون المدنيين السوريين في الداخل لا يزالون يدفعون ثمن النزاع الذي اندلع على أرضهم منذ أكثر من عشر سنوات وحتى يومنا هذا. ومن البديهي للجميع أن ما جرى في سوريا منذ مارس العام 2011 أثر بشكل كبير على الأمن الإنساني للمواطن السوري بكافة مفاصله، حيث اثرت على الأمن الشخصي والصحة والتعليم والاقتصاد والغذاء بفعل الاقتتال الحاصل، وينطلق البحث من تساؤل محوري رئيس مفاده: ما مدى تأثير الصراع الدولي في سوريا على الأمن الإنساني، ويشتق من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي ابرز مظاهر تأثير الصراع السوري على الأمن الإنساني؟
- إلى أي مدى اثر طول أمد الصراع السوري على مستويات الأمن الإنساني؟

ثانياً. فرضية البحث:

Research Hypothesis:

يفترض البحث كتفسير أولي للمشكلة البحثية أن استمرار الصراع في سوريا اثر سلباً على الأمن الإنساني بين عامي(2011–2024). ويعود ذلك إلى حالة الحرب والفوضى وعدم الاستقرار، وخروج الكثير من الاراضي عن سيطرة الحكومة السورية، والعقوبات الغربية عليها، كل هذا ساهم إلى حد كبير في انعدام الأمن الإنساني على واقع المدنيين السوريين. وتتمثل أهم مظاهر تأثير الصراع في سوريا على الأمن الإنساني في تدمير المنشآت المدنية، تشرد الموطنين ما بين نازحين ولاجئين بالإضافة إلى زيادة نسبة الفقر وانعدام التنمية.

ثالثاً: أهمية البحث:

Reseach Importance:

تنبع أهمية البحث من كونه يلقي الضوء على الأمن الإنساني المتأثر في الصراع والاقتتال في سوريا، ويبحث إحدى أكبر الأزمات في الشرق الأوسط، وما نتج عنها من المشكلات المجتمعية المركبة التي أفرزتها النزاعات المسلحة في سورية وانعكاسها على أوضاع المجتمع السوري بشكل عام ومنظومة الأسرة بشكل خاص داخل سوريا التي تدهورت أحوالها المعيشية (الاقتصادية، الغذائية، الصحية، التعليمية). والمدى الذي وصلت إليه أزمة المدنيين السوريين، تحت وقع الحرب الدائرة على الأراضي السورية وعجز المنظومة الدولية عن تفعيل القانون الدولي الإنساني لحماية هؤلاء المدنيين، والذي يقف عاجزاً أمام حجم الضحايا الكبير والدمار الذي شمل كافة مرافق الحياة، والذي انعكس سلباً على طبيعة حياة المواطنين في سوريا.

رابعاً: أهداف البحث:

Research Aims:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر الصراع والحرب بين عامي(2011–2024)على الأمن الإنساني في الداخل السوري وما خلفته من أثار سلبية على الوضع الإنساني بشتى مفاصله، وتهدف كذلك إلى معرفة تأثير انعدام الأمن الإنساني على الحياة اليومية للمواطنين في سوريا، بالإضافة إلى هدف الكشف عن حجم الأثر المترتب على الصراع على الأرض السورية بالأرقام بالاستناد إلى المجموعة الاحصائية السورية وغيرها من الدراسات. بالإضافة إلى التعرف على الآثار الناتجة من انعكاس الأزمة على الحياة المعيشية للأسرة السورية المهجرة والنازحة ضمن الداخل السوري مقارنة بما كانت عليه ما قبل الازمة.

خامساً: هيكلة البحث:

Fifth: Research structure:

لتوضيح ما جاء في إشكالية وأهداف البحث نقسم البحث على ثلاثة محاور، فضلاً عن خاتمة وتوصيات. جاء المحور الأول: بعنوان مفهومي الصراع الدولي والأمن الإنساني، وفيه نتناول بشكل موجز مفهوم الصراع الدولي ومفهوم الأمن الإنساني وأيضاً مكونات الأمن الإنساني والتحديات التي تواجهه وسبل تدعيمه وتحقيقه، وفي المحور الثاني: أسباب الأزمة السورية المدخلات(الداخلية والخارجية)، أي الاسباب الرئيسية لاندلا ع الأزمة في سورية، وتحولها إلى صراع إقليمي ودولي. أما المحور الثالث: فقد جاء بعنوان الآثار والتداعيات المحلية للأزمة على الأمن الإنساني، وفيها نذكر انعكاسات الصراع الدولي

على الأمن الإنساني للمواطنين السوريين داخل الأراضي السورية، وتأثيره على واقع الأمن الإنساني للمواطنين بمختلف عناصره.

اولاً: مفهومي الصراع الدولي والأمن الإنساني:

First: The concepts of international conflict and human security:

1. الصراع الدولي:

1. International conflict :

إن المجتمع الإنساني يمتاز بالعديد من المظاهر ذات الطبيعة الأنانية والعدوانية، والتي شكلت منذ بدء الخليقة طبيعة حركية باتت احدى السمات الأساسية لنمو وتفاعل المجتمع الإنساني مع بعضه، ومن أبرز هذه المظاهر مفهوم(الصراع) الذي هيأ في فترات متعددة وكثرة الأرجحية لهذا الطرف أو ذاك بما يوازي طبيعة القدرات التي يمتلكها ويفرض إرادته على المنافس المقابل، فالمجتمع الإنساني بطبيعته مجتمعاً صراعياً. وبعد ظهور مفهوم الدولة القومية بعد معاهدة ويستفاليا لعام 1648 ككائن مادي ومعنوي للجماعات المتعددة، لم تعد الصراعات حكراً على المجتمعات داخل الدول إنما انتقل الصراع إلى العلاقات الدولية والمجتمع الدولي بحيث شهدت الدول صراعات كبيرة فيما بينها نتيجة التباين المستمر بالأهداف والمصالح القومية، والتي انعكست على علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية[1].

يعرفه الدكتور جهاد عودة الصراع بأنه "نشاط انساني ينشأ عن رغبات وإرادات متعارضة فيما بين طرفين على الأقل وتنخرط الأطراف في الصراعات بسبب ادراكهم ان هناك ثمة مصلحة في خوضها. والصراع الدولي يدور بين الحرب في أقصى أشكاله، والمساومة كشكل روتيني، وتحمل المسألة عادة شيء من الإجبار غير الكامل يدفع أحد الأطراف لتغيير سلوكه"[2]. ويعرفه الدكتور إسماعيل صبري مقلد بأنه "تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في الدوافع والأهداف مما يؤدى إلى انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر ما تتفق"[3].

بينما عرف عالم الاجتماع الامريكي لويس كوزر **Lewis Coser** الصراع كظاهرة اجتماعية بأنها "حالة من المجابهة ترتبط بالقيم والسعي إلى تحقيق المطالب النادرة والمميزة مثل القوة والموارد، وتتحدد أهداف الصراع أما في تحييد الخصم، أو في إيذاؤه، او القضاء عليه"[4]. وعرفه **Steven Spegiel** بأنه " شكلا من أشكال الصدام بين ثقافات ومصالح غير متجانسة الأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها"[5].

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد عناصر الصراع الرئيسية بالآتي[6]:

أ. تعارض المصالح القومية والأهداف، أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها.
ب. اختلاف دوافع الدول وتصوراتها وتطلعاتها، واختلاف مواردها وإمكانياتها وقدرتها.
ت. شكلا من أشكال الصدام بين ثقافات غير متجانسة.

إذن فالصراع هو ظاهرة تعكس مجابهة حول القيم ورغبة في امتلاك النفوذ والقوة والموارد النادرة. وقد لا تنحصر أهداف أطرافه في كسب القيم المتصارعة عليها، بل تمتد إلى تحييد المناوئين أو ايقاع الضرر بهم أو القضاء عليهم.

2. **الأمن الإنساني**:

2. Human security:

أدت جملة من التغيرات على الساحة الدولية كازدياد عدد النزاعات المسلحة غير الدولية وعودة الدين إلى المجال العام، والعولمة والأزمات الاقتصادية وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي إلى تداخل العلاقات الدولية وتشابك مصالح أطرافها، فبرز مجتمع المخاطرة الذي شكل تهديداً لأمن الأفراد قبل أمن دولهم كغياب الأمن الوظيفي والصحي، وغياب الأمن الشخصي وغياب الأمن السياسي والمجتمعي، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي أن يصوغ مفهوم الأمن بصورة تسهم بشكل فاعل في التصدي للتهديدات الجديدة التي طالت أمن الأفراد من خلال التأكيد على اعتبار الفرد المرجعية المعتمدة والأساسية للتحليل في الدراسات الأمنية واعتباره البنية الأساسية للعلاقات الدولية[7]. وبالتالي لم يعد يقتصر التهديد على الجانب العسكري والحروب بين الدول فقط، أو عدم وجود مثل هذا النوع من التهديد يجعل الدول وشعوبها في أمان، كما يذكر الدكتور عزمي بشارة " أن العديد من الدول النامية وقعت في وهم، مفاده أن تكوين جيش يرتدي الزي العسكري وحكومة مركزية ونظام تعليمي يعم الجميع وتاريخ رسمي موحد من كل المكونات المطلوبة لتكوين دولة آمنة"[8]. لذا صك مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم أمني وقائي عالمي جديد لحماية أمن الدول ولتحرير الفرد من العنف والخوف والحاجة، وحفظ حقوقه الانسانية التي تحفظ بها كرامة الدول وتنال بها استقرارها السياسي والاقتصادي، والذي تم الاشارة على أهميته وعناصره ومكوناته في المواثيق والمعاهدات الدولية كافة والتي تعنى في مجال حقوق الانسان في السلم والحرب[9].

وبرز مفهوم الأمن الإنساني في مجال الدراسات الأكاديمية في فترة ما بعد الحرب الباردة بهدف تجاوز التركيز على الأطر القانونية كأساس للتعامل مع مشكلات غياب أمن الأفراد للتركيز على الإصلاح المؤسسي، لذا تشكل مفهوم الأمن الإنساني من مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي

لحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ليتبلور كمفهوم مستقل في مجال العلاقات والممارسة الدولية[10].

ولا يحظى المفهوم الأمني الجديد بالإجماع بخصوص تعريف موحد له، ورغم الاختلافات في التعاريف إلا أنها تتفق على أن الإنسان محور السياسات الأمنية مع اشراكها في خصائص المفهوم. فقد عرفه برنامج الأمم المتحدة للتنمية: في أول تعريف وأول توظيف له في تقريره لعام 1994م حول التنمية الإنسانية، فيرى ومن خلاله الأمم المتحدة أنه يعني شيئين رئيسيين" التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة"[11]. وايضا عرفته لجنة الأمن الإنساني؛ في تقريرها عام 2003 م على أنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر المتمثل بالحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها البشر". فهو يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة، وحماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة (القاسية)، وإيجاد النظم السياسية، الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معاً الناس مقومات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة"[12].

أ. محاور الأمن الإنساني: جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر في 1994م تحديد سبعة محاور، وهي[13]:

- الأمن السياسي: يتعلق بحماية حقوق الإنسان وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها بما يحقق استقرار المجتمع سياسياً.
- الأمن المجتمعي: ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج المجتمعي في دولة ما، ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع.
- الأمن الشخصي: وهو يتعلق بالحفاظ على حياة الإنسان من اي تهديدات خطيرة وحمايته من التعرض إلي العنف الجسدي، سواء كان سبب هذا التهديد هو حروب أو نزاعات مسلحة او عمليات إرهابية او بعض الجرائم المنظمة.
- الأمن الغذائي: هو ببساطة الوصول إلى التغذية الأساسية والإمدادات الغذائية، ومن المهم التأكيد على انه إذا لم يعرف الإنسان من اين يحصل علي الوجبة التالية فهذا يعني انه في وضع شديد التهديد لأمنه، بل وبقاعه علي قيد الحياة.
- الأمن الاقتصادي: ويشمل بعض المعايير المرتبطة بالضمان الإقتصادي كالدخل الأساسي المؤمن والتوظيف، والوصول إلى شبكة الأمان الإجتماعي. ومن الممكن إدراج مجموعة من الحاجات

الأساسية التي إذا كان الإنسان لا يضمن تحقيقها لنفسه ولأسرته فهذا يعني أنه يعاني من تحدي خطير لأمنه الاقتصادي: الغذاء الكافي، التعليم الأساسي، المأوي المناسب، المياه النظيفة.

- الأمين الصحي: ويغطي العديد من القضايا المختلفة مثل الوصول إلى المياه النظيفة، والعيش في بيئة صحية، والوقاية من الأمراض والأوبئة يتم من خلال تأمين الحماية من الأمراض، وضمان نظام رعاية صحية فعالة.
- الأمن البيئي: الذى يتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلها إذ اصبحت الكوارث البيئية من أهم مصادر التهديد للأمن الإنساني، لكونها ذات أثار خطيرة علي الأمن الصحي أو الغذائي أو حتى الأمن الشخصي للإنسان.

تجدر الإشارة الى أن عدم توفر عنصر واحد أو أكثر من عناصر الأمن الإنساني سالفة الذكر يمثل تهديداً صريحاً لأمن الأفراد والدول ولا بد من مجابهته، فهذه العناصر مترابطة وكل عنصر يؤدي لوجود وثبات العنصر الآخر. وتنطلق بلورة فكرة مفهوم الأمن الإنساني، من أن أمن البشرية بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنسية أو الوضع السياسي، هو حالة مترابطة وشديدة التشابك[14].

ب. خصائص الأمن الإنساني: أن أبرز خصائص مفهوم الأمن الإنساني تتمثل في الآتي[15]:

- أنه ذو طابع عالمي شامل (*Universal*): لأن الأخطار التي يعدها تهديداً للأمن من السهل انتشارها عالمياً.
- متعدد الأبعاد (*multidimensional*): يسعى لحماية جوانب متعددة من حياة البشر والنهوض بها وهذه الأبعاد متكاملة ويتوقف كل منها على ضمان الآخر.
- يتمحور حول الإنسان(*Human-centered*) ويهدف إلى تحسين نوعية حياته وضمان أمنه.

ث. آليات تحقيق الأمن الإنساني: من الجدير بالذكر الإشارة إلى ان مفهوم الأمن الإنساني مفهوماً ديناميكاً وليس جامداً، يختلف باختلاف المجتمعات. وفي أدبيات العلاقات الدولية التي تعرف مفهوم "الأمن الإنساني"، نجد اتفاقاً حول تعريف المفهوم من خلال عنصرين اساسيين، وايضاً يتحقق الأمن الإنساني عبر آليتين رئيسيتين هما الحماية، والتمكين[16]:

- الحماية (*Protection*): مفهوم الأمن الإنساني ذو طابع وقائي ويعمل بشكل مسبق لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية والأمراض وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على

الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية.

- التمكين (*Empowerment*): أي إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أفراد المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدي للكثير من المشكلات وإيجاد الحلول لها، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان؛ فالحماية تفسح المجال الإعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية.

ثانياً: أسباب الأزمة السورية المدخلات(الداخلية والخارجية):

Second: the causes of the Syrian crisis inputs (internal and external):

في البدء لابد من الاستشهاد بمقولة الباحث الفرنسي "جاك أ. بيرك" *Jacques A. Berque* (1910–1995م) في تعليقه على الأزمة التي أدت إلى الاطاحة بحكومة الرئيس الفرنسي الاسبق "شارل ديغول" (1959–1969م) قائلاً: "ان الدولة التي لا تملك وسائل التغيير، هي دولة لا تملك الوسائل للمحافظة على ذاتها" فالجمود وعدم الرغبة والقدرة على التغيير والتكييف مع المتغيرات يؤدي الى زوال الكيان السياسي"[17].

بعد ظهور الاحتجاجات والحراك الشعبي في عدد من البلدان العربية ضد نظمها السياسية، رأى النظام السياسي في سوريا أن ما حدث يعد تعبيراً جماهيرياً رافضاً للسياسات الخارجية لنظم معينة ومواقفها من القضايا العربية والدولية مستبعداً في الوقت ذاته انتقال موجة الحراك إلى سوريا، داعياً الحكام العرب الاستجابة لطموحات شعوبهم، في المقابل رفض النظام السوري تبني إصلاحات سريعة وجذرية، ومحذراً من ان المطالبة بالإصلاحات السياسية السريعة قد تكون لها ردة فعل سلبية في حال لم تكن المجتمعات العربية جاهزة لها في إشارة إلى سوريا، لكن المشهد السوري بدأ يتغير بتوالي الأيام والأشهر، وما عده النظام مستبعداً بات حقيقة واقعة، إذ اخذ حجم الاحتجاجات والتظاهرات يتصاعد تدريجياً إلى ان اندلعت شرارة الأزمة السورية التي عمت مختلف انحاء سورية، وتحولت فيما بعد إلى حرب داخلية وصراع دولي وإقليمي نتيجة لأسباب وتراكمات داخلية وخارجية[18]، فقد تتعدد أسباب الأزمة في سوريا بين عوامل داخلية وخارجية، لذلك سوف نتناول مجموعة من المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة وفقا للاتي:

1. **المدخلات الداخلية للأزمة**:

1. Internal inputs to the crisis:

تتوزع على مجموعة أسباب أهمها:

أ. الأسباب السياسية: تعد الأسباب السياسية من الأسباب المهمة والرئيسة المغذية للأزمة، ويمكن حصر الأسباب السياسية بالنقاط الآتية[19]:

- **انعدام التداول السلمي للسلطة وتثبيت مبدأ التوريث فمع تولي الرئيس "بشار الأسد" الحكم منذ 17 يوليو عام 2000 سعى منذ اللحظة الأولى إلى اتباع سياسات تهدف لتثبيت الحكم العائلي، وربطها بقادة مثقفين وبارزين في المجتمع السوري موالين للسلطة، مع توقف تحديث النظام السياسي لأن الرئيس الأسد يخشى تحولاً سياسياً سريعاً يدك أركان النظام ويزعزعه.**
- **غياب الآليات الديمقراطية والحريات والتوغل الأمني في مفاصل الحياة الاجتماعية والسياسية.**
- **اختزال الحياة السياسية بشخص بحزب وشخص الرئيس (فكر وممارسة ومنهج)، والعمل على نشر قيمه على كل مؤسسات المجتمع، فضلاً عن حصر كل سلطات الدولة بيده.**
- **غياب التمثيل السياسي الحقيقي لمختلف اطياف الشعب السوري واستبداله بتمثيل صوري مستند إلى توازنات وحسابات مصلحية، وتحويل السلطة التمثيلية إلى مؤسسة حكومية يشكل الرئيس الأساس الشرعي لها.**

ب. الأسباب الاقتصادية: أختار "بشار الأسد" ما بداله ملائماً للحفاظ على النظام السياسي سياسة الليبرالية الاقتصادية بين عامي (2005– 2010) والتي كان لها دوراً حاسماً في الاحتجاجات التي شهدتها سورية، اذ افضت سياسة اللبرلة الاقتصادية الى زيادة معدلات التضخم بما اضر بمصالح الطبقة الوسطى في المدن وتضرر الأسر السورية ذات الدخل المحدود والمنخفض، وبمصالح الطبقات الفقيرة في الريف، وبسبب هذه السياسة انتشر الفساد المالي نتيجة نشوء طبقة من المتنفذين الذين تشاركوا في مصالح متشعبة مع طبقة من البرجوازيين الموجودين في المدن[20]. إضافة إلى تراجع الأجور، ويعكس هذا الانخفاض التحيز في توزيع الدخل المصلحة رأس المال على حساب ذوي الدخل المحدود، لذلك يمكن القول ان هذه الأمور قد ساعدت على نمو الاحتجاجات بعد زيادة الاحتقان الشعبي تجاه السياسات الحكومية، ومن ثم ادى الى اضعاف المناعة الداخلية السورية امام التحولات الاقليمية والدولية[21].

ت. الأسباب الاجتماعية: اما على المستوى الاجتماعي فقد عانى المواطنون من انتشار الفقر والامية والجهل، وأدى الى خلق فوارق اجتماعية بين فئات المجتمع الواحد[22]. وتعد تلك العوامل التي اسهمت في اندلا ع الأزمة الحالية في سورية متجذرة في "الاختناق المؤسساتي"، الذي همش فئات كبيرة في المجتمع، وحرمها من الاسهام بفعالية في التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وتنعكس حالة الاختناق المؤسساتية في سورية في فقدان قدرة المؤسسات السياسية والاقتصادية على التغيير مع مرور الوقت، وتجسيد تطلعات المجتمع ومصالحه وتوقعاته. وقد اسهم التدفق الهائل للمعرفة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهجرة في الاتجاهين، في رفع توقعات الشعب السوري[23]. كما شهدت الدولة السورية تغييرات جذرية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي كان لها انعكاساتها المباشرة على المطالبة بالتغيير، أبرزها النمو الواضح في الشرائح الطبقية الوسطى، بالإضافة للسياسات الإقصائية وتقييد أو انعدام الحريات. وكان للسياسات الاقتصادية المستندة على التشريعات القانونية المجحفة دور واضح في أحداث خلل في القطاع الاجتماعي من خلال انخفاض مستوى دخل الفرد مما عمق الفجوة بين طبقات المجتمع[24].

2. **العوامل الخارجية**:

2. External factors:

لقد بدأت الأزمة السورية شأناً داخلياً محلياً، لكن طريقة النظام في التعامل مع الحركة الاحتجاجية وتفضيله الحل الأمني لمعالجة شأن سياسي– اقتصادي– اجتماعي محلي، أدى إلى سقوط الأف القتلى، سرعان ما جعل القضية شأناً إقليمياً ودولياً. وإن المتتبع لدور القوى الدولية والإقليمية وتأثيرها فيما يجري من تحولات في المنطقة العربية، يجد ان هذه الأدوار تنشط وبقوة، وان الفعل الخارجي لا يقل أهمية عن العوامل الداخلية الفاعلة في التغيير، بل ان الفاعليين الخارجيين لا يخفون رغبتهم بأحداث تحولات في المنطقة، وقد كان هناك كثير من المشاريع بهذا الشأن وفي مقدمتها المشاريع الأمريكية". كذلك دخلت روسيا والصين على خط الصراع السوري بخلفيات جيوستراتيجية عكستها تصريحات وزيري دفاع روسيا والصين من "ان الدفاع عن دمشق يعني الدفاع عن موسكو وبكين"[25].

ولهذا لا يمكن اهمال الدور الخارجي، لا سيما للولايات المتحدة الامريكية التي دعمت لأسباب، منها ما يتعلق بأهمية المنطقة استراتيجياً، او ضمن مصلحة الأمن القومي الامريكي، فضلاً عن ضمان السيطرة على مصادر وامدادات الطاقة الموجودة في المنطقة العربية، وهنا لابد من الاشارة الى رأي محمد حسنين هيكل لدى تحليله لما يجري في المنطقة، إذ يرى "أن التغيير وان كان ردة فعل

داخلي، الا ان الولايات المتحدة الامريكية قد استغلت ما يجري لصالحها، مستندة الى عدم التوحيد بين الاطراف التي قامت بالتغيير وعدم قدرتها على مواجهة استحقاقات الغد، موعزه الى القيادات الاسلامية كونها الاكثر تنظيماً للقيام بهذا الدور"، وقد رفض محمد حسنين هيكل تسمية ما يجري بأنه (ربيع عربي) بل هو (سايكس– بيكو) جديدة لتقسيم الوطن العربي ونهب موارده ضمن مشاريع خارجية إقليمية ودولية وعالمية[26].

مما سبق يمكن القول لم تشهد ثورة من ثورات الربيع العربي حالة من الاصطفاف الإقليمي والدولي كما شهدتها الحالة السورية. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أن سورية تشكل بيضة القبان في توازنات إقليمية دقيقة، فأي طرف يستميلها يكون قد غير ميزان القوى لمصلحته بشدة، فضلا عن ذلك، تقع سورية على تخوم الملفات الثلاثة الساخنة في المنطقة: العراق ولبنان وفلسطين وهي تؤثر وتتأثر بها بقوة، ما جعل استقرارها حاجة إقليمية ودولية من جهة، ومن جهة أخرى مثل دافعاً لأطراف إقليمية ودولية للتقرب منها [27].

ثالثا: الآثار والتداعيات المحلية للأزمة على الأمن الإنساني:

Third: the local effects and repercussions of the crisis on human security:

كانت سوريا من بين الدول التي اعترتها موجة الاحتجاجات الشعبية المنادية بالإصلاحات على مختلف مستويات الواقع السوري المعاش، وانطلقت في بداية الأمر سلمية لكن سرعان ما تحولت إلى مسلحة نتيجة ولوج النظام السوري للحل الأمني للتعامل مع تلك الاحتجاجات، والتي افضت إلى استخدام السلاح من قبل مختلف الاطراف المتحاربة نتيجة للتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية منها، كلا حسب مصلحته وغايته من تصعيد الأزمة داخل سورية، والتي بدورها ادت إلى تداعيات وآثار مدمرة القت بضلالها على الأمن الإنساني وبمختلف عناصره للشعب السوري وبكل اطيافه ومكوناته، طالت الداخل السوري من قتل وفقر وتهجير ونقض في الغذاء والدواء، وهنا سيتم استعراض تداعيات وآثار الأزمة في الداخل السوري على النحو الآتي:

1. تداعيات وآثار الصراع على الجانب السياسي:

1. Repercussions and effects of the conflict on the political side:

كان للأزمة السورية التي استمرت لأكثر من عقد من الزمان عديد من التداعيات السلبية على البلاد فعلى الصعيد السياسي، أثر الصراع السوري بشكل عميق وبعيد المدى على الأوضاع السياسية وجوانب التنمية السياسية في سوريا، وفي هذا الصدد كانت العواقب السياسية للصراع على النحو التالي:

أ. تزايد الاستقطاب الإقليمي والدولي: استقطب الصراع السوري العديد من القوى الإقليمية والدولية، إذ وفر بيئة مواتية للعديد من القوى الإقليمية والدولية للتدخل في الأزمة السورية من أجل حماية مصالحها وتحقيق أهدافها ومشاريعها القومية ونشر اجندتها بدواعي وذرائع متعددة منها؛ دعم عملية التحول الديمقراطي في سوريا وحماية حقوق الإنسان وتسهيل الانتقال السلمي للسلطة، ومكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وفي هذا السياق، تدخلت العديد من القوى الإقليمية والدولية أمثال تركيا وإيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية ولعبت أدوار متعددة في الصراع السوري سواء بموافقة الحكومة السورية أو دون إرادتها الحرة، وقد ساهمت هذه التدخلات الخارجية في زعزعة استقرار الدولة السورية، وفاقمت من انتهاكات حقوق الإنسان، ونالت من استقرار سوريا السياسي، وخلقت تحديات أمام فرص صنع وبناء السلام وإرساء الاستقرار والتماسك وسيادة القانون داخل سوريا، وهو ما أثر بالضرورة على جميع جوانب التنمية السياسية في سوريا[28].

ب. استمرار الصراع فترة طويلة أدى إلى ضرب النسيج الوطني السوري وزيادة الدم والطائفية والعرقية. كما ادى إلى انقسام بنيوي وتفريغ بعض المدن من سكانها وتدمير المجتمع المدني من خلال التطهير المتبادل من قبل التيارات المتطرفة والقوى المتحاربة.

ت. ادى فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية إلى انعدام الاستقرار السياسي في أغلب المناطق السورية.

ث. استمرار الصراع افضى إلى تدمير الدولة المركزية والجيش المركزي، وهذا سمح بنشوء قوى مسلحة طائفية وعرقية تسيطر على مساحات جغرافية في ظل سلطة مركزية ضعيفة[29].

ج. عدم استقرار الدولة وتشرذمها: أثر الصراع السوري المتفاقم منذ عام 2011 على حالة الاستقرار والسلم في سوريا، وقاد إلى تجزئة وتفتت السلطة المركزية وتشرذمها، وخلق تداعيات عميقة على مؤسسات الدولة وهيكل الحكم العام، وخلق تحديات أمام إرساء الاستقرار والتماسك وسيادة القانون داخل سوريا، وهو ما أثر بالضرورة على جميع جوانب التنمية السياسية في سوريا.

ح. ظهور جهات فاعلة ومؤثرة على المشهد السياسي في سوريا: كان لتفكك السلطة في سوريا وعدم قدرة الحكومة المركزية على إحكام السيطرة على جميع مناطق البلاد، تداعيات سلبية على الاستقرار السياسي العام للبلاد، فنتيجة لغياب هيكل الحكم الموحد وضعف السلطة المركزية، تشكلت بيئة مواتية لانتشار الجماعات المتطرفة وظهور جهات فاعلة غير حكومية، بما في ذلك تنظيم "داعش"

الإرهابي و"جبهة النصرة و"قوات سوريا الديمقراطية" والتي استغلت فراغ السلطة لتنفيذ أجنداتها، وهو ما فاقم من وغيرها من زعزعة استقرار المشهد السياسي[30].

2. **تداعيات وآثار الصراع على الجانب الاقتصادي**:

2. Consequences and effects of the conflict on the economic side:

اتسمت الأزمة السورية وعلى مدار السنوات السابقة بالتعقيد والتشابك في ظل عوامل متداخلة يصعب الفصل بينها، القت بضلالها على الجانب الاقتصادي وبشكل كبير وكارثي مس اغلب المواطنين السوريين. ويمكن تصنيف الآثار الاقتصادية كالتالي:

أ. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة: تمثلت إحدى النتائج السلبية للأزمة السورية في زيادة البطالة، ومن ثم زيادة الفقر. فمع بداية الحرب أصبح الوضع الاقتصادي في هذا البلد أكثر تعقيداً، وواجهت المؤشرات الاقتصادية المهمة في مختلف مجالات الإنتاج والتجارة والمعيشة والرفاهية عديداً من المشاكل. حيث إن ارتفاع معدلات البطالة من (15%) إلى أكثر من (58%) في السنوات الأخيرة وارتفاع خط الفقر من (28%) إلى أكثر من (83%)، والتضخم فوق (40%) هي بعض المؤشرات الاقتصادية المدمرة التي تصف الوضع الصعب في البلاد. فضلاً عن فقد سوق العمل نحو (3.7) مليون وظيفة[31]. وحسب التقرير التي أعدته كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابع للأمم المتحدة (الإسكوا) وجامعة سانت اندروز، إلى أن السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر تضاعف ثلاثة مرات. وخلص التقرير إلى نحو (83.4%) من السوريين يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بعام 2010[32].

ب. تدهور سعر صرف الليرة السورية: انخفض سعر صرف الليرة السورية بشكل حاد، وأدى ذلك إلى تضخم في الأسعار وعدم القدرة على شراء المواد الأساسية. ويفسر النظر إلى الاسعار وتغيرها تأثير الازمة على الاقتصاد السوري، فالإحصائيات الرسمية تقول أن مؤشر أسعار الاستهلاك في سورية قد بلغ (811) مع نهاية عام 2018 على اعتبار أن عام 2010 كعام رئيسي، ففي الاعوام الأولى للصراع في سورية دفع الاسعار للتحرك وارتفاع بشكل تصاعدي بدءاً من عام 2011، والجدير بالقول أنه في أواخر عام 2018 بلغ سعر الصرف (460,2) ليرة سورية لكل دولار أمريكي مقارنة مع عام 2010 فأن متوسط سعر الصرف بلغ (46,6) ليرة مقابل كل دولار، بمعنى أخر أن سعر الصرف تراجع بنسبة (90%) في السوق الحرة لليرة السورية مقابل الدولار وذلك يوضح معدل التضخم بعد عام 2010[33].

ت. ارتفاع أسعار المواد الأساسية: عانى الناس في سوريا من ارتفاع كبير في الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية والوقود، وأصبح الوضع الاقتصادي أكثر تعقيداً وشدة بعد عدة سنوات من الحرب. وقد أدى نمو عدد السكان تحت خط الفقر، والانخفاض الحاد في القوة الشرائية للمواطنين، وتراجع الليرة امام الدولار والذي ادى إلى مضاعفة اسعار البضائع والمنتجات وخصوصا المستوردة منها[34].

ث. تدهور النمو الاقتصادي: ادى استمرار الصراع لدرجة تدمير الاقتصاد والبنى التحتية ووسائل الإنتاج إذ يعتمد الاقتصاد السوري بشكل كبير على الزراعة والصناعة، وتضرر القطاعان بشدة في الفترة الأخيرة، وكذلك قطاع السياحة الذي توقف بصفة شبه كاملة[35].

3. **تداعيات وآثار الصراع على الجانب الصحي**:

3. Consequences and effects of conflict on the health side:

لم يكن القطاع الصحي بمنأى عن التدمير والتخريب نتيجة للحرب الداخلية والصراع الدولي الذي استمر لفترة طويلة، واستخدم مختلف انواع الأسلحة من مختلف أطراف الصراع، والتي بدورها ادت إلى اثار مدمرة على الأمن الإنساني الصحي، ومن هذه الآثار نوجز ما يلي:

أ. تدمير البنية التحتية للمنشآت الصحية: من بين التداعيات الداخلية للأزمة والحرب السورية تدمير البنية التحتية. حيث تعانى الدولة السورية من دمار وخراب جراء الحرب التي عصفت بالبلاد منذ أحداث آذار/مارس 2011، وهو ما أدى إلى تدمير البنية التحتية لمدن سورية تدميراً كاملاً، إذ تعرض قطاع الصحة لأضرار جسيمة نتيجة الحرب، ولحق بالمنشآت الصحية الدمار وأصبح هذا القطاع غير قادر على تقديم أبسط الخدمات للمواطن السوري، حيث تدمر أو تضرر أكثر من (50%) من البنى التحتية الصحية؛ بسبب الحرب وطال التأثير (593) مركزا للرعاية الصحية الأولية، وهي التي كانت تعد المصادر الرئيسية للأدوية لمن لديهم أمراض مزمنة، إذ خرج (359) مركزاً من الخدمة وأصبح (203) منها غير أمن وتضرر (31) مركزا صحياً، وايضا تضرر (61) من أصل (91) مشفى عام، وخرج كلياً (45%) منها من الخدمة، كما تضررت (53) مشفى خاصاً[36]. ويؤكد تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن تضرر(67%) من المنشآت الصحية في سوريا بدرجات متفاوتة نتيجة أعمال العنف من بينها(29%) تعطلت تماماً بينما بقي ما يصلح لتقديم الخدمات الطبية وبقي بعض المشافي في أحياء بعيدة عن الصراع وبعض المشافي الميدانية التي تفتقر لأبسط المعدات الطبية، وشمل التدمير أيضاً سيارات الاسعاف البالغ عددها (271) سيارة اسعاف من

مجموع (2520) سيارة حيث تسبب الصراع السوري في تدمير ما بين (50) إلى (55) في المائة من المستشفيات والوحدات الصحية في سوريا بحلول نهاية عام 2020، وهذه المؤشرات تبين مقدار تدنى الخدمات الصحية والمخاطر المترتبة عليه في سوريا[37].

ب. ضعف مستوى الخدمات الطبية: أثر الصراع السوري بشدة على امكانية تقديم الرعاية الصحية، وخلق تحديات جمة أمام الوصول إلى خدمات الرعاية الطبية، وتوافر الأدوية الأساسية، كما شهد القطاع الصحي انخفاضاً ملحوظاً في الكوادر الطبية نتيجة ممارسات الاعتقال والقتل التي طالت الأطقم الطبية بما في ذلك الأطباء والعاملين الطبيين، فضلا عن موجات النزوح واللجوء الجماعي التي شكلت عاملاً رئيسياً في فقدان المهارات والخبرات الطبية حيث تشير التقديرات إلى أن نحو (70%) من العاملين في القطاع الصحي غادروا سوريا إلى الخارج، مما أدى إلى انخفاض كبير في نسبة الأطباء إلى السكان، حيث يوجد طبيب واحد لكل عشرة آلاف شخص داخل سوريا. علاوة على ذلك، كان للتداعيات السلبية التي خلفها الصرع في سوريا على التجارة الخارجية وسلاسل التوريد تأثير واسع النطاق على توافر الأدوية داخل سوريا، فنتيجة لتدمير مصانع الأدوية والاضطرابات في سلسلة التوريد ومحدودية الوصول إلى أسواق الأدوية الدولية، نقصت الأدوية المنقذة للحياة واللقاحات وغيرها من المستلزمات الطبية الضرورية في سوريا، وهو ما أثر بشكل كبير على القدرة على توفير رعاية صحية مناسبة، وعرض حياة العديد من السوريين للخطر[38].

4. تداعيات وآثار الصراع على الأمن الاجتماعي:

4. Repercussions and effects of the conflict on social security:

لقد اثرت الأزمة السورية في الوضع الاجتماعي بشكل سلبي خلف اثاراً وخلل في البنية الاجتماعية السورية، وبدورها أحدثت آثاراً كارثية ومدمرة على المجتمع السوري، ومن هذه الآثار نوجز الآتي:

أ. بروز المشكلة الأثنية في المجتمع السوري: كان لتفكك السلطة في سوريا وعدم قدرة الحكومة المركزية على إحكام السيطرة على جميع مناطق البلاد، تداعيات سلبية على الاستقرار السياسي العام للبلاد، فنتيجة لغياب هيكل الحكم الموحد وضعف السلطة المركزية، حدثت اختلالات أمنية وانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب على الحدود مع دول الجوار وبسبب تزايد أعداد النازحين والمهاجرين قسراً أدى لتزايد نفوذ الجماعات المتطرفة والعنصرية المحاربة، إذ تأثرت البنى الاجتماعية السورية من خلال تغيير التركيبة الاجتماعية الديموغرافية خصوصاً في المناطق خارج سيطرة النظام، مما شكل

كارثة اجتماعية واثنية كبيرة لا حصر لها[39]. حيث أن الأمن الفردي يرتبط بحماية الإنسان من العنف المادي الذي قد يمارسه النظام السياسي أو أي جهة أخرى غير دولته وهو ما لم يعد متوفرا للمواطن السوري خلال الأزمة، أما الأمن الجماعي فهو يرتبط بأمن الجماعات في خصوصياتها والذي كان يشهد حالة من الهشاشة قبل الأزمة وازداد تدهورا خلال الأزمة. وفي حالة سوريا فقد أثرت العمليات العسكرية والقصف والاعتقال والتشرد والنزوح بشكل مأساوي على الوضع الإنساني الفردي والجماعي للسوريين، فبرغم من تنامي دور المجتمع المدني، إلا أن الأزمة أدت إلى تدهور في العلاقات الاجتماعية من خلال تأجيج أفكار وسلوكيات الانتقام من الآخر، تسبب كل ذلك في خسارة في الانسجام والتضامن الاجتماعي والموارد البشرية على المستويين الاجتماعي باستخدام العنف مما يعزز عوامل التنمية العكسية[40].

ب. النزوح والهجرة والخسائر في الأرواح: أثر الصراع في سوريا بشكل كبير على الخارطة السكانية للبلاد، نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك اللجوء والهجرة والنزوح وارتفاع معدل الوفيات. وفي هذا الصدد، أفضى الصراع السوري إلى خلق أزمة نزوح جماعي للسوريين داخل سوريا وأزمة لجوء كبيرة خارج البلاد، فضلا عن فقدان مئات الآلاف من الأرواح، فوفقا للتقديرات الصادرة في هذا السياق، فقد تسببت الحرب في سوريا في مقتل أكثر من(400) ألف شخص وأجبرت أكثر من نصف السكان على الفرار من منازلهم والبحث عن الأمان سواء داخل حدود البلاد أو خارجها، مما أدى إلى تدهور كبير في نوعية حياة المدنيين السوريين[41].

ت. تناقص أعداد السكان: عمل النزاع المسلح على ترك أثاراً كبيرة على مؤشرات النمو السكاني مقارنة بما قبل الأزمة حيث كانت سوريا تشهد نمواً سكانياً كبيراً، ومن ثم تراجع عدد السكان في سوريا حيث وصل التعداد السكاني لسنة 2019 حوالي(19.6) مليون نسمة. وهناك عدة مؤشرات لتناقص اعداد السكان مثل؛ تزايد عدد الوفيات بسبب الحرب بشكل مباشر ضحايا الحرب أو لتعطيل المنظومة الصحية ونقص الغذاء. والتراجع في أعداد المواليد حيث كان عدد المواليد(38.8%) في سنة 2010 وأصبح (25.4%) في سنة 2020. وموجات النزوح الجماعي والهجرة، ويقدر عدد اللاجئين بحوالي(6) مليون نسمة لسنة 2019 وتزايد هذا العدد إلى ما يقارب(7) مليون بعدها.

ث. تضرر الفئات الضعيفة خلال الحرب السورية: إن الحرب على سوريا جاءت على جميع الفئات بنتائج سلبية ووخيمة لكن بضرر أكبر على الفئات الضعيفة، خصوصاً فئتي (النساء والأطفال)، إذ أدت هذه الظروف القاسية إلى زيادة معدل عمالة الأطفال، حيث أشار تقرير اليونيسيف إلى أن واحداً من بين

كل عشرة أطفال يعمل، وتزداد احتمالات عمل الأطفال في الأسر ذات المعيل الواحد، كما أدت إلى زيادة حالات الزواج المبكر بين الإناث اللاجئات بدل إكمالهن مشوارهن الدراسي، ففي الأردن بين كل(5) حالات زواج بين اللاجئات السوريات فإن حالة واحدة لطفلة تحت سن الـ (18) عاما[42].

ج. تعطيل التعليم: كان للصراع تأثيراً سلبياً واسع النطاق على التعليم في سوريا، حيث خلف النزاع السوري المتفاقم لأكثر من عشرة أعوام دماراً هائلا في البنية التحتية للمدارس والمعاهد والجامعات، وأثر سلباً على توافر أعضاء هيئة التدريس وقدرة الطلاب على الالتحاق بالتعليم، فوفقاً للتقديرات الصادرة في هذا الصدد، فإن عدد مدارس التعليم الأساسي في سوريا قد انخفضت نتيجة للصراع إلى أقل من (9) آلاف مدرسة عام 2020 بعد أن تجاوز عددها (17) ألف مدرسة عام 2010، وهو ما يعني أن ما يقرب من (50%) من المدارس قد تعطلت نتيجة للصراع، كما شهد قطاع التعليم انخفاضاً ملحوظاً في الكادر التدريسي المؤهل نتيجة اللجوء أو الهجرة أو الاعتقال أو الاختفاء القسري، من حوالي (221) ألف معلم عام 2010 إلى أقل من (150) ألف معلم عام 2020، أي بانخفاض قدره (32) في المائة[43]. وتبين أن معدل التسرب المدرسي وصل إلى (49%)، وفقد النظام التعليمي (300) مدرسة جراء الأضرار او التهديم، في حين أن (683) مدرسة تستخدم كمراكز إيواء، ولم تعد المدارس آمنة فقد تعرضت مئات المدارس للنزاعات المسلحة بين الأطراف المتنازعة، وأصبحت ساحات قتال بينهما، فقد صرحت المديرة الاقليمية لليونيسيف في تقريرها عن تدمير ما يقدر بنحو (2572) مدرسة في حين أن أكثر من (800) مدرسة أخرى تستخدم كمأوى لأسر اللاجئين بسبب النزاع المسلح، او تعرضت للتدمير الكلي للمباني أو الجزئي أو استخدامها كمراكز إيواء[44].

5. تداعيات وآثار الصراع على الجانب الامني:

5. Repercussions and effects of the conflict on the security side:

من بين التداعيات التي خلفتها الحرب السورية، هي اخطار على المواطنين بمختلف انتماءاتهم العرقية والدينية والاجتماعية، حيث مست حياة المواطنين بشكل مباشر ونتج عنها قتل المئات بصورة مباشرة او غير مباشرة، وبمختلف فئاتهم النوعية (ذكور واناث) وايضا مختلف الفئات العمرية، وتتمثل تلك الاخطار بالتالي:

أ. الاغتيالات وانعدام الأمن: ومن النتائج الأمنية للأزمة السورية نشوء موجة من الإرهاب والاغتيالات وانعدام الأمن شملت معظم مدن البلاد ولا سيما دمشق، وأصبحت مسرحاً لاغتيالات الشخصيات دينية ونخب علمية وكبار ضباط الجيش والمخابرات إبان الأزمة في سوريا. ولم تقتصر الاغتيالات على مناطق محددة كما أنها لم تتخذ نمطاً محدداً أو آلية معينة، إنما كانت على امتداد البلاد باختلاف نسب التوزيع والأرقام. ولم تستهدف هذه الاغتيالات ذوي الرتب العسكرية فقط، إنما شملت الشخصيات القيادية ذات النفوذ خارج إطار المؤسسة العسكرية، واستهداف المدنيين لأهداف سياسية[45].

ب. تعرض المدنيين للهجمات العشوائية: أدت الهجمات العشوائية إلى خسائر بشرية في صفوف المدنيين حيث تعرض المئات الذين لم يشاركوا بالصراع إلى القتل والإصابة نتيجة للقصف وإطلاق النار العشوائيين على يد الأطراف المتحاربة، في سياق الاعمال العسكرية[46].

ت. ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة: أسس فرع للقاعدة في سوريا، وظهرت جماعات إرهابية عديدة هو نتيجة أخرى للأزمة السورية في أعقاب الأزمة السورية في آذار/مارس **2011** وشكلت مجموعات سلفية راديكالية مختلفة في البلاد، لكل منها ووجهات نظر، ودوافع وأهداف وتطلعات، وتكتيكات قتالية مختلفة والتي بدورها مارست مختلف صنوف الإرهاب من قتل واختطاف وتهجير بدوافع طائفية وسياسية في اغلب مناطق الدولة السورية[47].

ث. استهداف الفئات الهشة في المجتمع: بفعل تفاقم الأزمة التي طال أمدها وتصاعد تأثيرها على هشاشة وضع النساء والفتيات، مما سبب زيادة وتنوعاً في المخاطر لكل من والنساء والفتيات. كما مزقت الكثير من الأسر وهدمت المجتمعات. إذ إن جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي لها آثار مدمرة آنية وطويلة الأجل على حياة الناجين وأسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها. ففي أوقات النزاع يتأثر الجميع بالعنف، إلا أن النساء والفتيات على وجه الخصوص يكن أكثر عرضة لخطر العنف، وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بسبب غياب الحماية الاجتماعية، والافتقار إلى الوصول الآمن إلى الخدمات. وهناك اعتراف واسع النطاق بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات يزيد أثناء النزاع، بما في ذلك العنف المنزلي والعنف الجنسي والاستغلال الجنسي، وزواج الأطفال. كما يتعرض الرجال والفتيان أيضا للعنف الجنسي، وبخاصة في سياق الاعتقال والتعذيب من قبل الاطراف المتحاربة[48].

6. تداعيات وآثار الصراع على الأمن الغذائي:

6. Implications and effects of conflict on food security:

ان الأمن الغذائي هو مصدر قلق رئيسي للسوريين، نتيجة تفاقم الوضع الإنساني السوري وصعوبة الحصول على الغذاء الكافي في معظم المناطق اثناء اشتعال الحرب، او الحصول على الغذاء ولكن بتكاليف عالية مما يهد تضاؤل للموارد المالية في المستقبل وقدرة المواطنين على تأمين غذائهم مقارنة مع مرحلة ما قبل الأزمة. ومن بين تلك الآثار على الأمن الغذائي نذكرها فيما يلي:

أ. نقص الغذاء وتفشي الجوع: لعبت الأزمة دوراً سلبياً على المجتمع من بينها تفشي ظاهرة الجوع التي يعاني منها أكثر من (6) ملايين مواطن سوري ولعل أول من يعاني من هذا الخطر الحقيقي هم الأطفال السوريين الذي يعجز آباؤهم عن تأمين ما يحتاجونه في ظل تفشي البطالة، وانهيار الاقتصاد الذي طال مقدرات البلاد، وانهيار الليرة السورية مما أسهم في انتشار الجوع بعد فقدان السوريين لمدخراتهم وعدم تحقيق أدنى مستويات الغذاء الجيد[49].

ب. تضرر قطاع الزراعة وانعدام الأمن الغذائي: تسببت الحرب الدائرة في سورية إلى خسائر فادحة في القطاع الزراعي، حيث نتج عنها خسائر فادحة وفقدان مساحات واسعة من الاراضي كانت تزرع وتساهم في دعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تعثر الصادرات الزراعية وانخفاض عوائدها، خلال أعوام الازمة[50]. وأشار تقرير صدر عن منظمة الأغذية والزراعة "فاو" وبرنامج الأغذية العالمي حول الأمن الغذائي في سوريا، إلى أن سوريا شهدت انخفاض حاد في إنتاج المواد الغذائية في البلاد بسبب الاقتتال الدائر فيها وتعرض ما يقارب (4) ملايين من سكانها لخطر الجوع[51]. ويعود ارتفاع البطالة في سوريا إلى الحرب في البلاد، وتدمير القطاع الزراعي، وشلل صناعة السياحة السورية، وقطع العديد من الشركات والمصانع والمؤسسات الحكومية عدداً كبيراً من الوظائف، وبالتالي تزايد معدلات البطالة في البلاد. مما ساهم مساهمة كبيرة في التأثير سلباً دخل البلاد. ووفقاً للأمم المتحدة يعيش أكثر من (80%) من السوريين تحت خط الفقر. وفي هذا الصدد قال "عثمان مقبل" المدير التنفيذي لمؤسسة الإغاثة السورية "أكثر من (80%) من الناس في سوريا يعيشون في فقر". ويفتقر نحو (9.3) مليون شخص إلى الأمن الغذائي ونحو (2.2) مليون آخرين يعيشون في ظل تهديد الأمن الغذائي لهم[52].

7. تداعيات وآثار الصراع على الأمن البيئي:

7. Consequences and effects of the conflict on environmental security:

مع تزايد العمليات القتالية وانتشار الفوضى في معظم أنحاء البلاد وحرق الابنية والآلات والمواد الأولية وتدمير البنى التحية والخدمات العامة، من طرق وشبكات ومحطات ومراكز انتاج وتحويل الكهرباء وشبكات المياه التي تستخدم للصناعة، بالإضافة لصعوبة الوصول إلى المعامل الصناعية، خرج أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية العامة والخاصة عن الانتاج. ونتيجة استمرار الصراع في سوريا، باتت معظم المدن السورية تعاني من تلوث بيئي كبير نتيجة لمخلفات الحرب من أسلحة كيميائية، وتراكم القمامة وتلوث المياه وانتشار الأبخرة السامة خاصة مع استعمال الوقود السيء التكرير. ووصلت مؤشرات الأمان والسلامة البيئية إلى مستويات خطرة تهدد سلامة الإنسان والحيوان وجميع أشكال وأنواع الحياة الأخرى. وكأثر لهذا الاختلال نمت الكثير من الامراض التي لم تكن منتشرة من قبل، مما زاد من معاناة السوريين وتفاقم الامهم، وأصبحت البيئة غير النظيفة والجو الملوث سمة من سمات كثير من المدن[53]. ومن هذه الآثار التي لحقت بالبيئة السورية والتي تسببت بانعدام الأمن البيئي الآتي[54]:

أ. التلوث البيئي وتدهور النظم الأيكولوجية والتوازن البيئي: إن التدهور البيئي الذي تعاني منه سوريا أدى إلى تخريب النظم الأيكولوجية والتوازن البيئي، مخلفة وراءها كلفة باهظة من المعاناة الإنسانية، والتي انعكست على الأمن الإنساني البيئي. كذلك إن الحرب الطاحنة التي شهدتها سوريا دمرت مدن بكاملها ومساحات خضراء واسعة لتصبح البيئة المحلية من أخطر البؤر البيئية تلوثاً نتيجة لحرق الغابات والمنشآت وآبار النفط ومستودعات الغاز، وإطلاق غازات سامة واستخدام مواد كيماوية في الحرب.

ب. تلوث مياه الأنهر والبحيرات: أثناء فترة الصراع أصبح هذا المورد متلازما إلى حد كبير مع تغيرات السيطرة العسكرية ومناطق النفوذ لهذه الأطراف، مما أثر بشكل حاد على توافر المياه في غالبية المدن والأرياف السورية نتيجة لتدهور البنية التحتية للمياه وفقدان وتضرر أكثر من نصف القدرة على الإنتاج الكلي للمياه. وقد حمل هذا الوضع الجديد العديد من التداعيات السلبية على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان داخل المدن والأرياف. وتمثل السيطرة على الموارد المائية هدفاً إستراتيجياً للقوى العسكرية المتصارعة في سورية.

ت. تلوث التربة والغذاء وانهيار الموارد الزراعية الإنمائية: لم تكتف الحرب بالدمار على سطح الأرض، بل امتدت لتشمل التربة الزراعية وأعماق الأرض. فالتربة السورية لن تبقى كما كانت قبل الأزمة، وأن عمر الأراضي الزراعية سيتغير، لكثرة ما تشربت هذه الأراضي من مواد سامة مختلفة، فالخضر والفاكهة لم تنقطع عن السوق المحلية طوال سنوات الحرب، ما يعني أن صحة الإنسان السوري باتت مهددة. والحرب في سوريا لم تدمر سطح الأرض فقط، بل امتدت إلى تربتها وباطنها، وقد لا يبقى التراب السوري بعد الحرب كما كانت عليه قبل الحرب، ولن تكون منتجات سوريا غداً حد يستطيع أن يقدر المدة الزمنية اللازمة لتتخلص هذه الأراضي من أم ارضها، وتعود كما كانت.

الخاتمـــــــة

Conclusion

شهدت سورية منذ شهر آذار 2011 واحداً من أخطر التحديات في تاريخها الحديث يتمثل هذا التحدي بأزمة اجتماعية سياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلح. وان الحرب السورية التي دامت علي مدار السنوات الماضية وما خلفته من خسائر في الأرواح البشرية وإنتهاكات صارخة لحقوق الإنسان شكل تهديداً وخرقاً للأمن الإنساني وانتهاك حقوق الإنسان. وتركت تأثيراتها علي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والي جانب هذا فان البعد الانساني يعد من احد العوامل التي زادت من أهمية الازمة السورية. ووفقا للإحصائيات الرسمية فان هناك ما يقرب من (500) الف شخص فقد حياته في سوريا. وهناك نحو (6,5) مليون مواطن سوري اضطر الي الهجرة خارج بلده. كما ان هناك (7–8) ملايين اضطروا الي ترك منازلهم والنزوح الي اماكن اخري أمنة داخل سوريا. وبالتالي فان هناك نحو (10) مليون سوري تضرر من الحرب السورية. فاذا كان مجموع التعداد السكاني يبلغ نحو (23) مليون مواطن قبل نشوب الحرب فان نصفهم تعرضوا الي تأثيرات الحرب السلبية. كما ان(75%) من اللاجئين يتشكلون من النساء والاطفال والاغلبية العظمي منهم تعيش خارج المخيمات تحت ظروف صعبة.

لذا جاء هذا البحث ليوضح تأثير الازمة السورية على الأمن الإنساني في الداخل السوري، وصورة الأمن الإنساني من خلال عرض حقائق وارقام عن حالة الوضع الكلي للأمن الإنساني، فضلاً عن الفئات المتأثرة بالأزمة. وانطلاقاً من ذلك توصلنا إلى حصيلة من الاستنتاجات التي تخص الأمن الإنساني السوري، وهي كالتالي:

1. أن الأزمة السورية أثرت تأثيراً مباشراً على الأمن الإنساني وذلك يعود إلى اتساع حجم الأزمة وانتشارها في معظم المناطق السورية وتحولها إلى حرب مسلحة مما فاقم الآثار الإنسانية.
2. كشفت الأزمة السورية عن تعقيد العوامل الداخلة فيها سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، داخلياً وخارجياً، والتي القت بضلالها على الأمن الإنساني للمواطنين السوريين سلباً.
3. ان استمرار الوضع الإنساني على ما هو عليه مع المعالجات الخجولة من قبل المجتمع الدولي، وتفاقم العقوبات الاقتصادية على سوريا وما يترتب عليه من ازمة اقتصادية خانقة، سوف يترتب عليه زيادة تفاقم أزمة الأمن الإنساني السوري.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) هبة نصير عبدالرزاق، توظيف النظرية الليبرالية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة "دراسة في حالة الصراع"، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، 2021، ص33.

(2) د. جهاد عودة، المدخل للصراع الدولي المتقدم، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2019، ص6.

(3) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص223.

(4) *Lewis A. Coser ،Social Conflict and the Theory of Social Change ،The British Journal of Sociology ،Vol. 8 ،No. 3. (Sep. ،1957) ،pp. 232- 233.*

(5) *Steven L. Spegiel & Kenneth N. waltz: Conflict in WorldPolitics ،(N .J. wintrop ،publisher Inc ،1971) ،P4.*

(6) د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسية الدولية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص99.

(7) فريدة حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات الدولية، 2004، ص25.

(8) مراد لطالي، الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 2، العدد 5، 2017، ص. ص168–169.

(9) عبد النور ابن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، المجلة الدولية، العدد 160، 2005، ص58.

(10) صالح بني فارس، العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، سوريا نموذجاً، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 26، العدد 3، 2020، ص. ص246–247.

(11) زكريا الخليف و رشيد محمد، القانون الدولي الإنساني والنزاعات المعاصرة: الحالة السورية نموذجاً، مجلة بحوث جامعة حلب في المناطق المحررة، العدد 1، 2022، ص12.

(12) محمد لعبان، الأمن الإنساني في الدول العربية (دراسة حالة الأردن)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي– سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص. ص 52–53.

(13) رولا عودة السوالقة، ظاهرة الارهاب وأثرها على الأمن الانساني: مقاربة سوسيولوجية، مجلة جامعة سكاريا، المجلد 2، العدد19، أبريل 2019، ص24. و أمل مختار، التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الديمقراطية– مؤسسة الأهرام، المجلد11، العدد42، أبريل2011، ص. ص116–117.

(14) زكريا العماري، الأمن الإنساني ومستويات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية: دراسة في المفاهيم والتمفصلات، مجلة العلوم السياسية، السنة 5، العدد 65، ابريل2022، ص10.

(15) صالح بني فارس، العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، 2020، ص257.

(16) هند فؤاد الأمن الإنساني: المفهوم والعلاقات والأبعاد، المجلة الجنائية القومية، المجلد 63، العدد 2، يوليو ٢٠٢٠، ص 26.

(17) نقلا عن: أحمد سليم البرصان، الديمقراطيات والاستقرار السياسي والاستبداد والثورات الشعبية، مجلة اراء الخليج، العدد84، 2011، ص58.

(18) كرار ذياب عبد جودة، الولايات المتحدة الامريكية وادارة الازمات الدولية "الازمة السورية أنموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، 2015، ص141.

(19) المرجع السابق، ص. ص96–97.

(20) عزمي بشارة، سورية: درب الألم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص54.

(21) زهراء غازي فتح الله رستم، الأزمة السورية وانعكاساتها على العلاقات الإقليمية "إيران أنموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع الدراسات الدولية، 2015، ص22.

(22) جاد عبد الكريم الجباعي، البنية التسلطية للنظام السوري: النشأة والتطور والمآل، في كتاب: خلفيات الثورة: دراسات سورية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. ص 239–242.

(23) ربيع نصر وزكي محشي، دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي: الحالة السورية، المعهد العربي للتخطيط، 2012، ص15. و ربيع نصر وزكي محشي واخرون، الأزمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية – الاجتماعية، تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص 15.

(24) زهراء غازي فتح الله رستم، الأزمة السورية وانعكاساتها على العلاقات الإقليمية "إيران أنموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص22.

(25) ثائر خليل حمد، الامن القومي الامريكي والتغيير في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، 2013، ص86.

(26) حميد نعيم الغزي، جيوستراتيجية الأزمة السورية الفرص والتحديات للفواعل الدولية، عمان، دار الخليج للنشر، ط1، 2022، ص101. و كوثر عباس الربيعي، التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد 49، 2011، ص38.

(27) مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع في سورية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص9.

(28) أحمد عيسى، تأثير الصراع على التنمية في سوريا، تحرير: شريف عبد الحميد، القاهرة، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 15يوليو، 2023، ص12.

(29) رابيا ديهية، دور استراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011–2016 (سوريا أنموذجاً)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص. ص220–221.

(30) أحمد عيسى، تأثير الصراع على التنمية في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص. ص11– 12.

(31) قدوري مونة و محمد بوشيبة، دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى، مجلة العبر للدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد 3، جون 2022، ص481.

(32) سارة مطاطلة، تحديات الأمن الإنساني في سوريا، رسالة ماجستير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص99.

(33) د. رمضان أحمد العمر، الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري 2011–2020، مجلة مركز جيل البحث العلمي– سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، العام التاسع، العدد 37، اكتوبر 2020، ص66.

(34) ينظر: علي نجات، الأزمة السورية والفاعلين الإقليميين، طهران، معهد أبرار المعاصر للدراسات والأبحاث، 2017، ص85.

(35) رابيا ديهية، دور استراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011–2016 (سوريا أنموذجاً)، مرجع سبق ذكره، ص. ص220–221.

(36) علي نجات، انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص. ص14–15.

(37) د. محمد علي سليم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للأزمة السورية، مجلة بحوث كلية الآداب–جامعة السويس، المجلد 32، العدد 2، 2021، ص20.

(38) أحمد عيسى، تأثير الصراع على التنمية في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص. ص9–10.

(39) قدوري مونة و محمد بوشيبة، دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص481.

(40) سارة مطاطلة، تحديات الأمن الإنساني في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص101.

(41) ينظر: أحمد عيسى، تأثير الصراع على التنمية في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص. ص10–14.

(42) قدوري مونة و محمد بوشيبة، دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص121.

(43) أحمد عيسى، تأثير الصراع على التنمية في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص9.

(44) طلال عبد المعطي مصطفى، الأوضاع المعيشية للأسرة المهجرة في ظل الأزمة السورية: دراسة استطلاعية في مراكز الإقامة المؤقتة (الإيواء) في مدينة دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 13، العدد1، 2016، ص148.

(45) علي نجات، انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص12.

(46) صالح بني فارس، العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، سوريا نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص256.

(47) عبدالله بن محمد، المذكرة الإستراتيجية، دمشق، دار التمرد، ط1، 2011، ص10.

(48) أكثر من مجرد أرقام مراجعة إقليمية: الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأزمة السورية، تقرير، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، 2016، ص2.

(49) سارة مطاطلة، تحديات الأمن الإنساني في سوريا، مرجع سبق ذكره ص98.

(50) د. رمضان أحمد العمر، الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري 2011–2020، مرجع سبق ذكره، ص60.

(51) سارة مطاطلة، تحديات الأمن الإنساني في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص99.

(52) علي نجات، انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص16.

(53) د. رمضان أحمد العمر، الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري 2011–2020، مرجع سبق ذكره، ص. ص64–65.

(54) يوسف أمين عطوي، الحروب المسلحة في سوريا وتأثيرها على البيئة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، 2018، ص. ص69–73.

المصـــــــادر

أولاً. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب العربية:

I. أحمد عيسى، تأثير الصراع على التنمية في سوريا، تحرير: شريف عبد الحميد، القاهرة، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 15يوليو، 2023.

II. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسية الدولية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.

III. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

IV. جاد عبد الكريم الجباعي، البنية التسلطية للنظام السوري: النشأة والتطور والمآل، في كتاب: خلفيات الثورة: دراسات سورية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

V. جهاد عودة، المدخل للصراع الدولي المتقدم، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2019.
VI. حميد نعيم الغزي، جيوستراتيجية الأزمة السورية الفرص والتحديات للفواعل الدولية، عمان، دار الخليج للنشر، ط1، 2022.
VII. عبدالله بن محمد، المذكرة الإستراتيجية، دمشق، دار التمرد، ط1، 2011.
VIII. عزمي بشارة، سورية: درب الألم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
IX. مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع في سورية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

ب. الدوريات والمجلات:

I. أحمد سليم البرصان، الديمقراطيات والاستقرار السياسي والاستبداد والثورات الشعبية، مجلة اراء الخليج، العدد84، 2011.
II. أمل مختار، التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الديمقراطية– مؤسسة الأهرام، المجلد11، العدد42، أبريل2011.
III. ربيع نصر وزكي محشي، دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي: الحالة السورية، المعهد العربي للتخطيط، 2012.
IV. رمضان أحمد العمر، الأزمة السورية وتأثيرها على الاقتصاد السوري 2011–2020، مجلة مركز جيل البحث العلمي– سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، العام التاسع، العدد 37، اكتوبر 2020.
V. رولا عودة السوالقة، ظاهرة الارهاب وأثرها على الأمن الانساني: مقاربة سوسيولوجية، مجلة جامعة سكاريا، المجلد 2، العدد19، أبريل 2019.
VI. زكريا الخليف و رشيد محمد، القانون الدولي الإنساني والنزاعات المعاصرة: الحالة السورية نموذجاً، مجلة بحوث جامعة حلب في المناطق المحررة، العدد 1، 2022.
VII. زكريا العماري، الأمن الإنساني ومستويات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية: دراسة في المفاهيم والتمفصلات، مجلة العلوم السياسية، السنة 5، العدد 65، ابريل2022.
VIII. صالح بني فارس، العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، سوريا نموذجاً، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 26، العدد 3، 2020.

IX. طلال عبد المعطي مصطفى، الأوضاع المعيشية للأسرة المهجرة في ظل الأزمة السورية: دراسة استطلاعية في مراكز الإقامة المؤقتة (الإيواء) في مدينة دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 13، العدد1، 2016.

X. عبد النور ابن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، المجلة الدولية، العدد 160، 2005.

XI. علي نجات، الأزمة السورية والفاعلين الإقليميين، طهران، معهد أبرار المعاصر للدراسات والأبحاث، 2017.

XII. علي نجات، انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.

XIII. قدوري مونة و محمد بوشيبة، دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى، مجلة العبر للدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد 3، جون 2022.

XIV. كوثر عباس الربيعي، التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد 49، 2011.

XV. محمد علي سليم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للأزمة السورية، مجلة بحوث كلية الآداب–جامعة السويس، المجلد 32، العدد 2، 2021.

XVI. مراد لطالي، الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 2، العدد 5، 2017.

XVII. هند فؤاد الأمن الإنساني: المفهوم والعلاقات والأبعاد، المجلة الجنائية القومية، المجلد 63، العدد 2، يوليو ٢٠٢٠.

ت. الرسائل والاطاريح:

I. ثائر خليل حمد، الامن القومي الامريكي والتغيير في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، 2013.

II. رابيا ديهية، دور استراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011–2016 (سوريا أنموذجاً)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

III. زهراء غازي فتح الله رستم، الأزمة السورية وانعكاساتها على العلاقات الإقليمية "إيران أنموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع الدراسات الدولية، 2015.

IV. سارة مطاطلة، تحديات الأمن الإنساني في سوريا، رسالة ماجستير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

V. فريدة حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات الدولية، 2004.

VI. كرار ذياب عبد جودة، الولايات المتحدة الامريكية وادارة الازمات الدولية "الازمة السورية أنموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، 2015.

VII. محمد لعبان، الأمن الإنساني في الدول العربية (دراسة حالة الأردن)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي– سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.

VIII. هبة نصير عبدالرزاق، توظيف النظرية الليبرالية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة "دراسة في حالة الصراع"، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، 2021.

IX. يوسف أمين عطوي، الحروب المسلحة في سوريا وتأثيرها على البيئة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، 2018.

ث. التقارير:

I. أكثر من مجرد أرقام مراجعة إقليمية: الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأزمة السورية، تقرير، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، 2016.

II. ربيع نصر وزكي محشي واخرون، الأزمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية – الاجتماعية، تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

A-BOOKS

I. *Steven L. Spegiel & Kenneth N. waltz: Conflict in World Politics ،(N .J. wintrop ،publisher Inc ،1971).*

B-JOURNALS

I. *Steven L. Spegiel & Kenneth N. waltz: Conflict in World Politics ،(N .J. wintrop ،publisher Inc ،1971).*

References

Firstly: References in Arabic:

A: Arabic Books:

I. *Ahmed Issa, The Impact of the Conflict on Development in Syria, Edited by: Sherif Abdel Hamid, Cairo, Maat Foundation for Peace, Development and Human Rights, July 15, 2023.*
II. *Ismail Sabri Muqallad, International Strategy and Politics, Beirut, Arab Research Foundation, 1979.*
III. *Ismail Sabri Muqallad, International Political Relations: A Study in Origins and Theories, Cairo, Academic Library, 1991.*
IV. *Jad Abdel Karim Al-Jubai, The authoritarian structure of the Syrian regime: origins, development, and fate, in the book: Backgrounds of the Revolution: Syrian Studies, Beirut, Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.*
V. *Jihad Odeh, Introduction to Advanced International Conflict, Cairo, Arab Knowledge Bureau, 2019.*
VI. *Hamid Naeem Al-Ghazi, Geostrategy of the Syrian Crisis, Opportunities and Challenges for International Actors, Amman, Gulf Publishing House, 1st edition, 2022.*
VII. *Abdullah bin Muhammad, The Strategic Memorandum, Damascus, Dar Al-Tamarud, 1st edition, 2011.*
VIII. *Azmi Bishara, Syria: The Path of Pain towards Freedom is an Attempt in Current History, Beirut, Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.*
IX. *Marwan Qabalan, The Syrian Question and its Regional and International Polarization: A Study of Power Equations and Conflict in Syria, Doha, Arab Center for Research and Policy Studies, 2015.*

B: Periodicals and magazines:

I. *Ahmed Salim Al-Barsan, Democracies, Political Stability, Tyranny, and Popular Revolutions, Gulf Opinions Magazine, Issue 84, 2011.*
II. *Amal Mokhtar, The Shift towards the Concept of Human Security, Democracy Magazine - Al-Ahram Foundation, Volume 11, Issue 42, April 2011.*
III. *Rabie Nasr and Zaki Mahshi, The Role of Economic Factors in Political Movement: The Syrian Case, Arab Planning Institute, 2012.*
IV. *Ramadan Ahmed Al-Omar, The Syrian Crisis and its Impact on the Syrian Economy 2011-2020, Journal of the Generation Scientific Research Center - Conference Proceedings Series, Ninth Year, Issue 37, October 2020.*
V. *Rula Odeh Al-Sawalqa, The phenomenon of terrorism and its impact on human security: a sociological approach, Sakarya University Journal, Volume 2, Issue 19, April 2019.*
VI. *Zakaria Al-Khalif and Rashid Muhammad, International Humanitarian Law and Contemporary Conflicts: The Syrian Case as a Model, Aleppo University Research Journal in the Liberated Areas, Issue 1, 2022.*
VII. *Zakaria Al-Amari, Human Security and National, Regional, and International Security Levels: A Study of Concepts and Details, Journal of Political Science, Year 5, Issue 65, April 2022.*
VIII. *Saleh Bani Fares, The relationship between human security and human rights, Syria as an example, Al-Manara Journal for Research and Studies, Volume 26, Issue 3, 2020.*
IX. *Talal Abdel Muti Mustafa, Living conditions of displaced families in light of the Syrian crisis: An exploratory study in temporary residence centers (shelter) in the city of Damascus, Journal of the Association of Arab Universities for Literature, Volume 13, Issue 1, 2016.*
X. *Abdel Nour Ibn Antar, The Development of the Concept of Security in International Relations, International Journal, No. 160, 2005.*
XI. *Ali Nejat, The Syrian Crisis and Regional Actors, Tehran, Abrar Contemporary Institute for Studies and Research, 2017.*
XII. *Ali Najat, Repercussions of the Syrian Crisis at the Local, Regional and International Levels, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2022.*
XIII. *Kadouri Mouna and Muhammad Bousheba, Motives and Causes of the Syrian Crisis and the Positions of the Major Powers, Al-Abbar Journal for Historical Studies, Volume 5, Issue 3, June 2022.*
XIV. *Kawthar Abbas Al-Rubaie, Establishing a New Arab Renaissance: Arabs Confronting the American Strategy, Journal of International Studies, No. 49, 2011.*

XV. *Muhammad Ali Selim, Potential Economic and Social Impacts of the Syrian Crisis, Research Journal of the Faculty of Arts - Suez University, Volume 32, Issue 2, 2021.*

XVI. *Murad Latali, Human Security is a Basic Guarantee for State Security, Journal of Legal Studies and Research, Volume 2, Issue 5, 2017.*

XVII. *Hind Fouad Human Security: Concept, Relationships, and Dimensions, National Criminal Journal, Volume 63, Issue 2, July 2020.*

T. Thesis and Dissertatlors:

I. *Thaer Khalil Hamad, American National Security and Change in the Arab Region, Master's Thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, Department of Strategy, 2013.*

II. *Rabia Dahiya, The role of the strategies of regional and major powers towards the movement in the Middle East region 2011-2016 (Syria as an example), published master's thesis, Mouloud Mammeri University, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, 2017.*

III. *Zahra Ghazi Fathallah Rustam, the Syrian crisis and its repercussions on regional relations "Iran as a model", master's Thesis, University of Baghdad, Faculty of Political Science, International Studies Branch, 2015.*

IV. *Sarah mattatala, challenges of human security in Syria, published Master Thesis, University of May 8, 1945, Faculty of law and Political Science, Department of political science, 2017.*

V. *Farida hammoum, human security is a new entry in security studies, published Master Thesis, University of Algiers, Faculty of political science and Media, Department of international relations, 2004.*

VI. *Karar Dhiyab Abd Joudeh, The United States of America and International Crisis Management, "The Syrian Crisis as a Model," Master's thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, Department of Strategy, 2015.*

VII. *Muhammad Laaban, Human Security in the Arab Countries (A Case Study of Jordan), published master's thesis, Dr. Taher Moulay University - Saïda, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, 2015.*

VIII. *Heba Nasir Abdel Razzaq, Employing Liberal Theory in American Strategic Thinking after the Cold War, "A Study in a Conflict Situation," PhD thesis, University of Baghdad, College of Political Science, Department of International Studies, 2021.*

IX. *Youssef Amin Atwi, Armed Wars in Syria and their Impact on the Environment, published master's thesis, Lebanese University, Faculty of*

Law and Political and Administrative Sciences, Department of International Relations, 2018.

H.Reports:

I. *More than just regional audit figures: responding to gender-based violence in the Syrian crisis, report, UNFPA, Center for regional response to the Syrian crisis, 2016.*
II. *Rabi Nasr, Zaki mahshi and others, the roots of the Syrian crisis and the socio-economic effects, report of the Syrian Center for Policy Research, 2013.*

Secondly. Foreign references:

A.Books:

I. *Steven L. Spegiel & Kenneth N. waltz: Conflict in World Politics ،(N .J. wintrop ،publisher Inc ،1971).*

B.Journals:

I. *Steven L. Spegiel & Kenneth N. waltz: Conflict in World Politics ،(N .J. wintrop ،publisher Inc ،1971).*